مَعَ التُّراثِ

دكتور
حسام الدين طاهر عبد المنعم
دكتوراه في الآداب - جامعة الإسكندرية



المحتويات

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه ومن والاه

وبعد

فلم تنل قضية فكرية من الاهتمام والجدل في السنوات الماضية مثلما ما نالت قضية التراث بكل تثيره من إشكالات في التاريخ والواقع والمستقبل، والجدل حول التراث ليس من قبيل الخلاف المجرد من القيمة أو المنفصل عن حياة أمتنا ووعيها، وذلك لأن التراث لا يمثل بالنسبة لنا مجرد شيء من الماضي بحيث يمكننا أن نتجاوزه أو ننفصل عنه دون أن نشعر أننا فقدنا شيئا ذا بال، فالحقيقة التي تفرض نفسها على واقع أمتنا ومستقبلها أنه لا حياة لها بدون الاتصال بهذا التراث والتفاعل معه.

وسيظل حديث التراث حديثا جديدا برغم قدمه وبرغم كثرة المتحدثين فيه، وذلك لما يمثله التراث من مكانة كبيرة في ثقافة أمتنا ووعيها، ولما يثيره في واقعها من أزمات وإشكالات، يتعين عليها أن

تجاوزها وتتغلب عليها لتحقق التوازن النفسي والتعايش العصري مع مستجدات الواقع ومتطلباته.

وفي هذه المقالات خواطر مركزة حول التراث، تتضمن محاولات للتعمق في فهمه والوقوف على المنهجية المثلى للتعامل معه.

۱

مقدمات

١-١- ما التراث؟

ربما يكون من المستغرب أن يطرح هذا السؤال في ظل هذه الضجة الكبيرة التي يشتبك فيها كثير من المثقفين في سجالات مطولة حول التراث، ومكمن الغرابة في استبعاد أن تثار هذه المعارك الجدلية والمناوشات الفكرية دون أن يشترك الجميع في تحديد مفهوم واضح للتراث تدور على أساسه محاوراتهم وتنطلق منه مواقفهم تجاه التراث وأحكامهم عليه، ولكن الأغرب بحق هو أن المتأمل لكثير من هذا الجدل القائم حول التراث يكتشف اختلافا واضحا في مفهوم التراث لدى كل فريق من المختصمين حوله.

فثمة فريق يرى في التراث نصوص القرآن الكريم والسنة النبوية وأحكام الشريعة المجمع عليها إلى جانب اجتهادات العلماء في تفسيرها واستنباطاتهم للأحكام الشرعية الظنية المأخوذة منها، فالتراث في نظر هؤلاء خليط من الإلهي والبشري في المصدر، والقطعي والظني في الثبوت والدلالة.

وثمة فريق آخر يقلص من حدود التراث في تصوره له إذ يجعله

مقصورا على الجانب البشري أو الظني المتمثل في فهم العلماء لنصوص الشريعة واجتهاداتهم في تفسيرها واستنباط الأحكام الشرعية منها، دون النصوص القطعية في ثبوتها أو دلالتها.

وبرغم أنه لا مشاحة في الاصطلاح فإن اختلاف تصور الفريقين للتراث كان سببا لكثير من المشاحنات والجدل لما ترتب على غياب المفهوم المحدد من خلط وسوء فهم وتقدير، فعندما تطرح قضية مثل (نقد التراث) على الفريق الأول ربما يضيق ذرعا بها، لأنها تمس في تصوره للتراث أصولا وثوابت لا تقبل النقد أو المراجعة، على خين لا يرى الفريق الآخر أدنى غضاضة في وضع التراث كله -وفق تصوره له- تحت مجهر النقد والمراجعة ولا يتورع من دعوته إلى إهمال بعض مكونات هذا التراث أو الحكم عليها بالخطأ أو بعدم صلاحيتها للواقع المعاصر.

وكان من الأولى للفريقين أن تتسع رؤيتهم لإدراك الإطلاق والتقييد في مفهوم التراث الذي انقسموا إليه، وأن يضعوا ذلك في اعتبارهم قبل إثارة المعارك الجدلية حول التراث وموقفهم منه، ومما يؤكد هذه الأولوية أن مصطلح (التراث) سواء بالمفهوم العام أو الخاص

هو مصطلح جديد بالنسبة إلى الاستعمال اللغوي، فاللغة العربية لم تكن تعرف من (التراث) سوى الميراث أو التركة التي يخلفها المتوفى لأهل بيته، وعلى هذا المعنى ورد لفظ التراث في القرآن الكريم في قوله تعالى (وتأكلون التراث أكلا لما)، ولم يشع إطلاق هذا اللفظ بالمفهوم المتبادر إلينا اليوم سوى في العصر الحديث.

ويمكن القول إن مصطلح التراث بمفهومه المعاصر قد تطور عن هذا الاستعمال اللغوي القديم، ليطلق على التركة الفكرية والثقافية التي ورثناها عن أسلافنا الأقدمين في العقيدة والشريعة واللغة والأدب والفن والفلسفة والكلام والتصوف، وهذا التطور يشتمل على نوع من المباينة للمعنى القديم، يوضحها الدكتور محمد عابد الجابري بقوله: "أصبح لفظ التراث يشير اليوم إلى ما هو مشترك بين العرب، أي إلى التركة الفكرية والروحية التي تجمع بينهم لتجعل منهم جميعا خلفا لسلف، وهكذا فإذا كان الإرث أو الميراث هو عنوان اختفاء الأب وحلول الابن محله، فإن التراث قد أصبح بالنسبة للوعي العربي المعاصر عنوانا على حضور الأب في الابن، حضور السلف في الخلف، حضور الماضي في الحاضر" [الجابري: التراث والحداثة، ص٢٤].

ومما يجدر ذكره أن خلاف الناس حول التراث وتنازعهم فيه على اختلاف تصورهم له ليس هو المثال الأوحد لما يعانيه واقعنا الفكري من تخبط وتشويش في المفاهيم والمناهج، فقضايا مثل (الدولة الدينية والمدنية، والديمقراطية، والعلمانية، والليبرالية) كلها نماذج لغياب المفاهيم المحددة سلفا قبل الخوض في معارك جدلية لا تصل في الأغلب لنتيجة مثمرة، لأن أطرافها يتنازعون في دوائر مغلقة، ولا يقفون على أرضية مشتركة.

١-٢- التراث في واقعنا الفكري

ثمة ثلاثة اتجاهات كبرى تدور حولها مواقف المعنيين بالتراث والمتفاعلين معه، وهي مواقف تقليدية يمكن أن نجد مثيلاتها إزاء كثير من القضايا التي تشغل اهتمام الناس وتثير تفكيرهم، فهناك المغالون في الإفراط، والمغالون في التفريط، والمتوسطون بين الرذيلتين.

فأما المغالون في الإفراط فيتخذون موقف تقديس للتراث، بكل ما فيه من ثابت ومتحول، أو قطعي وظني، ويرفضون رفضا قاطعا أدنى محاولات المساس بهذا الموروث الفكري جملة وتفصيلا، ولا يعيرون أدنى التفات لما يصطدم به واقع الناس المتغير مع بعض المفاهيم التراثية التي يقدسونها، ولا يميزون في تعاملهم مع التراث بين أصوله الثابتة القطعية التي لا يطرأ عليه تغير، ومتغيراته الاجتهادية التي ارتبطت بإطار زمني خاص.

وعلى الطرف الآخر يأتي المغالون في التفريط، فينسخلون من التراث كافة، ويدعون إلى القطيعة معه، ورفض مقولاته ومفاهيمه بدعوى عدم مسايرتها للعصر وارتباطها بإطارها الزمني الماضوي الذي لا يمكن

أن يصلح للتطبيق في الحاضر، وهم في سبيل ذلك يضخمون ما تقع عليه أعينهم من سلبيات في التراث، ويروجون لها على أنها هي السمة الغالبة عليه، وأن الإصرار على التمسك به يعني السقوط إلى هاوية التخلف والانحدار الفكري والرجعية الثقافية، وأن السبيل الأمثل لمن يريد أن يلحق بركب التقدم والحضارة أن يذوب تماما في الحداثة الغربية وينغمس في ثقافتها ومنجزاتها.

أما المتوسطون بين الرذيلتين فيميزون بين ما يقبل النقد من التراث وبين ما يتعالى على النقد أو المراجعة، ويتقبلون بصدر رحب الدعوة إلى نقد الجوانب التراثية التي هي محل اجتهاد ونظر، دون أن يشتطوا في الهدم أو يبالغوا في الجمود، كما أنهم لا يرفضون من الحداثة ما لا يتعارض مع ثوابت التراث ولا ينتقص منها، ولا شك أن هذا الموقف السليم هو الذي ينبغي أن يكون عليه جميع المنتمين إلى تراثنا، وأن تدور وفقا له جميع مناقشاتهم حوله.

وانطلاقا من هذا الموقف فإننا حين نتعامل مع تراثنا ينبغي أن نضع في الاعتبار ذلك الجهد الكبير الذي بذله أسلافنا في سبيل إقامة هذا الصرح العظيم الذي ورثناه عنهم، وأن نقدر إسهامات الأجيال المتتابعة

في تمكينه وإرساء قواعده على أسس متينة من المناهج العلمية المحكمة والقوانين الفكرية الضابطة، وإلا فالمبادرة بالهدم عند إمكانية الترميم عبث لا يقوم به إلا السفهاء، لا سيما إذا كان البناء محكما.

٢

قضايا ومفاهيم

وفي قراءتنا للتراث ومقاربتنا له تلوح لنا كثير من القضايا والمفاهيم التي تكشف عن جوانب المتانة والإحكام في تأسيس مناهجه وترتيب مسائله، كما تظهر لنا أيضا بعض الإشكالات التي تصطدم مع تصوراتنا المعاصرة وتمثل بالنسبة لنا -نحن المنتمين للتراث- أزمات فكرية نسعى لتجاوزها.

ومن الخطأ المنهجي أن يقتصر نظرنا للتراث على جوانبه الإيجابية أو السلبية، وإن مما يؤسف له أن كثيرا من رافعي شعار (نقد التراث) يعملون على تضخيم الجوانب السلبية وإبرازها وتقديمها للناس على أنها على القاعدة لا الشذوذ، وهي الأصل لا الاستثناء، ولو كان لهؤلاء شيء من الإنصاف والتجرد لما نظروا إلى التراث بعين السخط التي تبدي المساوئ وتتعامى عن المحاسن.

على أن (نقد التراث) بمعنى المراجعة المستمرة لما قدمه أسلافنا من عصارة عقولهم وخلاصة فكرهم إزاء النصوص الشرعية والحوادث الدنيوية هو أمر ليس بدعا في التراث نفسه، والمتأمل في جوانب التراث الواسعة لا يصعب عليه أن يجد التلميذ الذي ينتقد شيخه ويختلف معه في المذهب وينشئ مذهبا جديدا، ولا أن يجد العالم الذي يفيد من

إنتاج سلفه ويقومه ويزيد عليه، ولا أن يقف على التكامل بين حلقات العلوم ودوائر المعرفة، فتراثنا حافل بالنقد الذاتي لنفسه والمراجعة المستمرة والترابط والتكامل والتجاذب بين طبقاته الزمنية ودوائره المعرفية.

وليس معنى ذلك أننا لن نجد في تراثنا من يتخذ موقف المنغلق على ذاته والرافض للنقد والمراجعة، فهناك طوائف من التراث اتخذت طابعا جامدا متشددا، وغالت في الانكباب على أفكار أشخاص بعينهم وتوهين من سواهن وازدرائهم، ولكن السمة الغالبة على تراثنا بمناحيه الواسعة هي الحوار النقدي الموسع بين اللاحق والسابق، بل بين المعاصرين أنفسهم، وآية ذلك ما نجده في مختلف نواحي التراث من التعددية الفكرية في المذاهب والآراء والاتجاهات، وهي تعددية امتدت لتشمل اللسان العربي نفسه الذي عرف عنه تعدد اللهجات المنتمية إلى القبائل المختلفة، وتعدد الوجوه الإعرابية والتركيبية والدلالية التي يتيحها ثراؤه الواسع مما يندر وجوده في لغة من لغات العالم.

إن تراثنا ينهض على أسس راسخة ودعامات متينة تجعل من السذاجة أن ينظر إليه على أنه شيء من الماضي فقد صلاحية الاستمرار والقدرة

على التفاعل في واقعنا ومستقبلنا، وكثير من المنبهرين بالنموذج الحداثي الغربي لا يكادون يعرفون التراث على حقيقته، أو ربما يتعامون عن رؤيته كما هو، فيرسمون له صورة مشوهة أو يقعون في شراك المشوهين له.

وتدعيما لهذه النقطة سنتعرض بإيجاز شديد لبعض القضايا والمفاهيم التراثية التي توقفنا على المنهج الأمثل في التعامل مع التراث، وتكشف لنا عن بعض الحقائق المرتبطة به عامةً، وبهذه القضايا الجزئية خاصة .

٢-١- اللغة مفتاح فهم النص

مما يصدق على تراثنا العربي والإسلامي بحق أنه تراث نصي، فالحضارة الإسلامية قامت أساسا على النص اللغوي الذي يمثل القرآن الكريم عماده الأول، ومن ثم كان من المنطقي أن يكون الفهم الواعي والإلمام الجيد لدلالات اللغة وأسرارها التركيبية هو المفتاح الأول لفهم النص.

وقد أدرك أسلافنا هذه الحقيقة منذ فترة مبكرة جدا من تاريخنا الفكري، مهتدين بإشارات القرآن الكريم نفسه إلى كونه (بلسان عربي مبين)، فقد روي عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه سأل أصحابه عن معنى قول الله تعالى: (أَوْ يَأْخُذَهُمْ عَلَى تَخَوُّفٍ) ، فقال له شيخ من هذيل : هذه لغتنا. التخوف: التنقص. فقال له عمر: هل تعرف العرب ذلك في أشعارها؟ فقال له نعم، وروى له قول الشاعر:

تخوّف الرحلُ منها تامكا قردا ... كما تخوّف عودَ النبعة السّفنُ

فقال عمر لأصحابه: عليكم بديوانكم لا تضلوا. قالوا: وما ديواننا؟ قال: شعر الجاهلية فإنّ فيه تفسير كتابكم ومعاني كلامكم.

وابن عباس رضي الله عنه -وهو من أكثر الصحابة تفسيرًا للقرآن- كان إذا سئل عن معنى من معاني القرآن ذكره مستدلا ببيت من الشعر، ويروى عنه أنه قال: إذا سألتموني عن غريب القرآن فالتمسوه في الشعر فإن الشعر ديوان العرب . ومما اشتهر له في هذا مسائل نافع بن الأزرق الخارجي، وهو رجل من رؤوس الخوارج قدم على ابن عباس مستفتيا له في بعض آيات القرآن قبل أن يخوض في فتنة الخوارج، وقد جعل يسأله عن كلمات من غريب القرآن وابن عباس يجيبه ثم يذكر على كل كلمة منها شاهدا من كلام العرب.

ومن طريف ما يروى عن ابن عباس في مجلسه مع ابن الأزرق أنه أكثر من سؤاله حتى ضجر ابن عباس، فمر بالمجلس عمر بن أبي ربيعة وكان يومئذ غلاما، فاستنشده ابن عباس من شعره فأنشده قصيدته الرائية المشهورة: أمن آل نعم أنت غادٍ فمبكر، فلما فرغ قال ابن الأزرق: لله أنت يا ابن عباس، أنضرب إليك نسألك في الدين فتعرض، ويأتيك غلام من قريش فينشدك سفهاً فتسمعه؟ فقال: تالله ما سمعت سفهاً. فقال ابن الأزرق: أما أنشدك:

رأتْ رجلا أما إذا الشمسُ عارضتْ. . . فيضحى، وأما بالعشيَّ فيخسر

فقال: ما هكذا قال، وإنما قال: فيضحى وأما بالعشى فيخصَرَ

وفي هذه الرواية -إن صحت- دليل ظاهر على الأهمية الكبرى التي أولاها أسلافنا للغة وتقديرهم الشديد لكل ما يروى عن العرب الفصحاء في سبيل تذليل فهم القرآن الكريم والتعرف على معانيه وإزالة الخفاء عن غريبه، حتى وإن كان المضمون اللغوي الذي يستندون إليه في فهم معاني القرآن مضمونا غزليا فاحشًا، ومن ثم لم يكن مستغربا أن تكون معلقة امرئ القيس -وغيرها من نصوص الشعر الجاهلي- إحدى المصادر الرئيسية لتفسير القرآن، برغم ما يذكره فيها من مغامراته النسائية الماجنة التي بلغ فيها أن يقول مثلا

فمثلك حبلى قد طرقت ومرضعٍ ... فألهيتها عن ذي تمائم محول

إذا ما بكى من خلفها انصرفت له ... بشق وتحتي شقها لم يحول

وتمثل اللغة بذلك إحدى الدعامات الأساسية التي ينهض عليها تراثنا الإسلامي، وعلامة بارزة في منهج الفهم والتدبر للنص القرآني، الذي هو محور حياة الأمة في تراثها وحاضرها ومستقبلها.

٢-٢- اللغة وعاء التراث ولسان الحضارة

لا تقتصر قيمة اللغة في تراثنا على كونها مفتاحا لفهم النص المقدس الذي تتمحور حوله حياة أمتنا، فاللغة هي الوعاء الذي حمل لنا تراثنا والوسيط الذي انتقل لنا من خلاله، والنتيجة الطبيعية المترتبة على ذلك أن التواصل مع هذا التراث بكل أبعاده ومناحيه لا يمكن أن يتحقق دون امتلاك أداة التواصل التي تتيح الدخول إلى عالم التراث والاقتراب من معالمه، وهي اللغة، فكما كانت مفتاحا لفهم النص المقدس، فهي الوسيلة التي تتيح التواصل مع التراث والتعرف عليه.

وقد انتقلت اللغة العربية من إطارها المكاني الضيق في الجزيرة العربية إلى نطاق عالمي واسع بفعل التوسعات الإسلامية وانصهار الشعوب والثقافات تحت راية الإسلام، فصارت اللغة العربية هي لغة الفكر والحضارة في تراثنا الإسلامي، بل إنه كثيرا ما يطلق على الحضارة الإسلامية (الحضارة العربية)، ولا يقصد بهذا الوصف النسبة إلى جنس العرب وإنما المقصود النسبة إلى لغتهم التي صارت هي اللغة الرسمية لجميع الشعوب التي صارت جزءًا من الدولة الإسلامية على امتداد أقطارها.

وإن التاريخ ليحدثنا عن تحول أهل هذه البلاد من لغاتهم وعقائدهم وثقافاتهم إلى اللغة العربية وعقيدة الإسلام وذلك في فترات وجيزة لا تعد شيئا بالمقارنة بعمر بعض أصحاب الحضارات القديمة في بلاد فارس ومصر وغيرهما، ولم يكد يمضي القرن الأول الهجري حتى نبغ أعلام من العلماء من أهل هذه البلاد، لسانهم عربي فصيح، بل إن منهم من تخصص في دراسة اللغة حتى صار مرجعا للدارسين لها، ومن المعلوم أن سيبويه نفسه الذي ينسب له علم النحو كان ينتمي إلى أصول أعجمية.

لقد أصبحت اللغة العربية هي اللغة الرسمية لتراثنا وحضارتنا، وإن لم يحل ذلك دون بقاء بعض اللغات الأخرى -كالفارسية مثلا- ضمن اللغات التي حملت فكر المسلمين وأدبهم في بعض أقطار العالم الإسلامي، ولكن الحضور الغالب كان للغة العربية في الأدب والفكر والعلوم الشرعية وعلوم الأوائل، وقد استطاعت العربية أن تمثل حلقة وصل مهمة في تاريخ العلم في العصور الوسطى قبل أن ينتقل إلى أوربا مع عصر النهضة، إذ احتفظت بخلاصة العلوم التي توصلت إليها البشرية قبل الإسلام ثم دعمها العلماء المسلمون بإسهامات عظيمة لا تزال تذكر لهم إلى اليوم في تاريخ العلم.

وإذا كان للعربية هذا الدور العظيم في تراثنا فإنه من العبث أن يتعرض لهذا التراث بالنقد من لا يحسن أن يقيم جملة عربية صحيحة ولا أن يفهم أدنى دلالات التركيب وخصائصه في هذه اللغة العريقة، وما أكثر هؤلاء العابثين وما أكثر المتابعين لهم!

٢ -٣- الفقه الإسلامي

جاءت الشريعة الإسلامية بتشريعات وضوابط تنظم حركة المسلم في حياته وتضبطها وفق منهج رباني محكم يراعي مصالح العباد الدنيوية ويكفل لهم بلوغ السعادة في الآخرة، ولكن نصوص القرآن الكريم جاءت لترسم الخطوط العامة لهذا المنهج التشريعي وتضع له القواعد الأساسية، وجاءت السنة النبوية لتفصل كثيرا مما أجمله القرآن وتبين كثيرا مما سكت عنه.

وقد دعت الحاجة إلى أن يتفرغ بعض أفراد المسلمين لدراسة التشريع الإسلامي من خلال تأمل نصوص الشريعة واستنباط الأحكام التكليفية منها، فنشأ بذلك الفقه الإسلامي الذي هو أحد صروح التراث الشامخة وأحد مفاخر الإسلام العظيمة وأحد معالمه الحضارية الفريدة في تاريخ البشرية، يعلم ذلك بيقين كل من أنعم النظر فيه ووقف على معالجته لقضايا الدين والحياة.

إن النظرة القاصرة إلى الفقه الإسلامي لا ترى فيه سوى فقه (دورات المياه) كما يحلو لبعض (المتنورين) أن يصفه به، وهي نظرة

عوراء مشوهة لحقيقة الفقه ومتجاهلة لكثير من منجزاته التشريعية التي اتسعت لتشمل جميع تفاصيل حياة المسلم وتعاملاته الاجتماعية والمالية والسياسية على حدٍ سواء.

فالفقه الذي يدرس أحكام الطهارة وكيفية الاستنجاء من الغائط والغسل من الجنابة، هو أيضا الذي يضع أسس عقود الزواج والطلاق وأحكام الحضانة والنفقة والمواريث والوصايا، وهو الذي يبين ضوابط البيع والشراء والمضاربة والشركة والرهن والوقف، وهو الذي يكشف أسس السياسة الشرعية في الإمامة والحروب والتعامل مع الأسرى والمعاهدات الدولية.

وهذا الفقه الإسلامي العظيم هو الذي توفر على خدمته آلاف العلماء المجتهدين في كل عصور الإسلام، وبرزت فيه مذاهب واتجاهات متعددة تمخضت عن المذاهب الفقهية المعتبرة عند أهل العلم، وهي المذاهب السنية الأربعة الحنفي والمالكي والشافعي والحنبلي، والمذهب الظاهري، والمذهب الجعفري عند الشيعة الإمامية، والمذهب الزيدي عند الشيعة الزيدية، والمذهب الإباضي عند فرقة الإباضية من فرق الخوارج.

وإذا كان قد لحق بهذا الصرح العظيم بعض الشوائب كالجمود وغلبة روح التقليد على الاجتهاد وعدم مسايرة المستجدات العصرية في بعض الأحكام، فإن ذلك لا يسقط تاريخه ولا يمحو مكانته، وإنما يستنهض الهمم نحو استئناف مسيرته المشرقة في تاريخ التراث الإسلامي.

٢-٤- تأصيل الفقه الإسلامي

لم يكن صرح الفقه الإسلامي لينهض ويستوي بناؤه بغير أساس متين من القواعد الأصولية التي تضبط عمل الفقيه وتكسبه صفة المنهجية العلمية في استنباط الحكم الشرعي من مظانه المعتبرة، فلم يكن عمل الفقهاء عبثا أو هوى متبعا أو إعجابا برأي، بل كان عملا منهجيا منضبطا إلى أقصى درجة من الموضوعية والدقة.

فمنذ فترة مبكرة من تاريخ البحث الفقهي نهض الإمام الشافعي رحمه الله بعمل فكري عظيم ولد عملاقا وظل على مكانته وقيمته الكبرى في مجال البحث الفقهي خاصة والبحث الدلالي عامة، وأعني رسالته العظيمة التي أرسى فيها قواعد أصول الفقه.

وقد ذهب الدكتور عبد المجيد الصغير في كتابه القيم (المعرفة والسلطة في التجربة الإسلامية) إلى أن توجه الفقهاء إلى وضع أصول لعملهم كان نتيجة خشيتهم أن يصير الفقه ألعوبة في يد الولاة والسلاطين يوجهونه كيفما تراءى لهم، فكان وضع أصول للاستنباط وقواعد لعمل الفقهاء بمثابة الإطار الضامن لتخلص الفقه من أي تأثير أجنبي عنه ولاسيما تأثير السلطة الحاكمة. ولئن صح هذا التصور فهو دليل باهر على

سعة نظر الفقهاء -وعلى رأسهم الإمام الشافعي- واستشعارهم مواطن الخطر التي تتهدد مسيرة الفقه وتضعف قيمته في المجتمع المسلم، وعلى أية حال فإن تأصيل الفقه الإسلامي في مرحلة مبكرة من تاريخه يعكس القيمة العلمية الكبرى التي يشغلها هذا الفرع العظيم من فروع دوحة التراث، فإنه من الجدير بالذكر أن الأصول التي وضعها الفقهاء لاستنباط الأحكام صارت مرجعا للبحث في كثير من العلوم الأخرى، لأنها كانت بمثابة المنهج الضابط للتفكير والقواعد المنظمة لعمل العقل إزاء كثير من القضايا والمواقف التي يتعرض لها.

وقد درس الأصوليون -فيما درسوا- ماهية الأحكام الشرعية وأنواعها وضوابط تصنيفها، كما تعمقوا في دراسة الأدلة التي تستنبط منها هذه الأحكام كالقرآن والسنة والإجماع والقياس والمصالح المرسلة والاستصحاب، وتحرير ما يصح الاعتماد عليه في الاستدلال وما لا يصح وما تنازع فيه الفقهاء وحجة كل فريق منهم، كما حرروا قواعد الاستنباط وكيفية دلالة اللفظ على معناه وأنواع هذه الدلالة وما يعتمد عليه منها في الاستدلال الفقهي. كما وضعوا ضوابط صارمة لمن يتصدى للاجتهاد أو استنباط الحكم الشرعي من مظانه لئلا يصير الأمر -وهو على قدر من الخطورة- مشاعا لكل من شاء أن يخوض فيه بغير علم،

وانبرى فريق منهم إلى دراسة المقاصد الشرعية، ورائدهم في ذلك الإمام الشاطبي صاحب الموافقات، ولا تزال لنظريته في المقاصد أصداؤها على الدرس الفقهي المعاصر، فقد استلهمها كثير من الفقهاء والباحثين في العصر الحديث ودعوا إلى استثمارها في البحث الفقهي واستلهامها لمواكبة المستجدات العصرية التي فرضت نفسها على الفكر الإسلامي عامة والفقهي خاصة

٢-٥- التأويل

أنزل الله تعالى كتابه الكريم على وجهين من وجوه الإبانة عن المعنى والكشف عن الدلالات، فوجه محدد المعنى واضح الدلالة لا يشتبه فهمه ولا استنباط أحكامه على أحد من أهل النظر في النصوص والأدلة، وذلك هو المحكم، ووجه آخر لا يتحدد معناه بوجه قاطع وتشتبك بعض دلالاته مع نصوص أخرى بما يوهم وجود تعارض بينها، وذلك هو المتشابه.

وبين هذين الوجهين كان (التأويل) ضرورة فكرية تفرض نفسها على العقل المسلم وتوجهه إلى الطريقة المثلى للنظر في النصوص الشرعية، فالتأويل هو صرف اللفظ عن ظاهره لقرينة مانعة من إرادة هذا الظاهر، والنص (المتشابه) ذو معنى ظاهر يتعارض مع غيره من النصوص (المحكمات)، وللخروج من هذا التعارض الظاهر كان من الواجب أن يرد المتشابه إلى محكمه وأن يصرف اللفظ عن ظاهره إلى معنى آخر (محكم) يعد بمثابة الأصل المرجعي الذي يزيل الاشتباه ويرفع التعارض.

وهذا التصور مجمع عليه في تراثنا لا ينازع فيه أحد، وإنما وقع التنازع في تحديد المحكم والمتشابه، وذلك كتنازع المسلمين في قضية القدر وأفعال العباد، فقد جعل القائلون بالجبر الآيات الدالة عليه هي المحكمة وما عداها متشابه، وذهب القائلون بالقدر إلى أن الآيات الدالة على حرية العبد ومسؤوليته عن فعله هي المحكمة وجعلوا الآيات الدالة على الجبر من قبيل المتشابه.

ومهما يكن من أمر فقد شاءت إرادة الله أن يقع هذا الخلاف نتيجة لوجود المحكم والمتشابه، وقد ذكر العلماء أن من فوائد المتشابهات حصول مزيد الثواب بما يبذله المسلم من تكلف تمييز المعنى وتحقيق الدلالة للوصول إلى المقصود، وفي ذلك تحقيق لغاية الله في خلق العباد من كونهم مكلفين ومبتلين بالنظر والاجتهاد، وفي مسالك هذا الاجتهاد يتفاضل العباد ويتميز الصادقون منهم، والله تعالى محيط بسعي عباده ومطلع على نواياهم فيجازيهم بما عملوا.

وفي تراثنا نجد أنماطا مختلفة من التأويل بعضها مغالٍ فيه إلى درجة الشذوذ عن الإجماع والخروج من أصول الشريعة بالإجمال على نحو ما نجد لدى الباطنية من فرق الشيعة، وبعضها رافض له إلى درجة الجمود

على الظاهر والمبالغة في إثباته حتى وإن ظهر تعارضه لغيره من النصوص المحكمة، على نحو ما نجد لدى الحنابلة من فرق السنة.

ويظل التأويل الوسطي القائم على قواعد اللغة العربية وأصول الفقه هو السمة الغالبة على تراثنا، وهو النمط السائد من التأويل لدى المفسرين والفقهاء والمتكلمين وغيرهم من أهل العلم.

٢- ٦- المحدثون ومنهج نقد الخبر

السنة المطهرة هي الأصل الثاني الذي يقوم عليه تراثنا الإسلامي بعد القرآن الكريم، وقد تأخرت السنة عن القرآن بسبب ورودها من طرق ظنية الثبوت في الأعم الأغلب، وقد تلقى أهل الحديث السنة النبوية بغاية التدقيق والتحري وذلك وفق منهج علمي محكم حق للمحدثين أن يفاخروا به وأن يذكر لهم بمزيد من الفضل والعرفان.

ومعلوم أن تدوين السنة النبوية تأخر كثيرا عن تدوين القرآن الكريم، وأن الأحاديث الشريفة ظلت بواسطة الروايات الشفهية من راوٍ إلى آخر، فكان مدار التحقيق والتثبت من صحة هذه الأحاديث هو التفتيش عن أحوال تلك الرواة ووضعهم تحت المجهر، وهذا ما نهض به المحدثون على الوجه الأكمل، فقد تتبعوا طرق الحديث الشريف ورواياته المتكاثرة عبر أجيال متتابعة من الرواة، وتعمقوا في الكشف عن أحوالهم وضبطهم وعدالتهم وأخبارهم وأنسابهم، وتوسعوا في دراسة كيفيات تلقي الرواة للحديث بعضهم عن بعض، وأظهروا العلل القادحة في الرواة والتي تضعف من ثقة مروياتهم، وتتبعوا الثقات والضعفاء والمدلسين والمجاهيل والمتروكين والوضاعين، وترجموا لكل هؤلاء تراجم مفصلة

وحكموا عليهم الجرح أو بالتعديل وفقا لما تحقق لهم من أخبارهم ولما عرفوه من سيرتهم، وبنوا على كل ذلك تقسيماتهم المفصلة للأحاديث النبوية الشريفة والتي توزعت بين المتواتر والآحاد والصحيح والضعيف والحسن والمشهور والغريب والمرسل والمنقطع والشاذ والمنكر والمدرج والموضوع إلى آخر هذه التقسيمات والأحكام المعروفة في علم مصطلح الحديث.

وقد صار العلم المعروف بعلم الجرح والتعديل أو علم الرجال هو المنهج الضابط للبحث في الأخبار والروايات أيًا كان موضوعها، إذ لم يعد مقتصرا على البحث في السنة النبوية بل صار عمدة البحث في نقل اللغة والأدب والتاريخ، وهذا ما كانت عليه حركة العلم في تراثنا الإسلامي كما تدل على ذلك الشواهد المتكاثرة التي لا تخفى على من اتصل بهذه العلوم وتلقى طرفا منها.

وفي العصر الحديث عرفت أوربا مناهج البحث العلمي وكان من أهمها ما اصطلحوا على تسميته بالمنهج التاريخي أو الاستردادي، وكم تبجح المنبهرون بالحضارة الغربية بهذا المصطلح اللامع الذي هو في حقيقته (بضاعتنا ردت إلينا)، فإن هذا المنهج هو نفسه المنهج الذي أصله

المحدثون وشايعهم عليه جميع المشتغلين بدراسة الأخبار والروايات في تراثنا الإسلامي، وقد قرر هذه الحقيقة كثير من الأساتذة المتخصصين في دراسة المناهج العلمية من العرب والغربيين على حد سواء، فمن العرب الدكتور علي سامي النشار في كتابه (مناهج البحث عند مفكري الإسلام)، ومن المستشرقين المستشرق الألماني فرانز روزنتال في كتابه (مناهج العلماء المسلمين في البحث العلمي).

٢ – ٧- علم الكلام

توزعت حركة الفكر الإسلامي بين جانبين لا غناء لأحدهما عن الآخر، وهما النقل والعقل، وقد رأينا كيف عالج المحدثون جانب النقل وكيف أرسوا قواعد منهج دقيق في نقد الأخبار والحكم عليها، وعلى الجانب الآخر جاء دور المتكلمين وعلماء العقائد ليقدموا منهجا أصيلا في تكوين العقل المسلم، وليقفوا بعملهم هذا على ثغر عظيم من ثغور الإسلام بما أدوا به من دور محوري في الذود عن عقائده في حروب الشبهات التي لا تزال سهامها مصوبة إلى الإسلام حتى يومه هذا.

كان علم الكلام هو الوسيلة التي استعان بها علماء المسلمين في تثبيت العقائد الإسلامية وتقرير أدلتها المنطقية ومواجهة الشبهات التي طرأت على ساحة الفكر الإسلامي منذ اتصال الإسلام بالحضارات القديمة وثقافاتها الدينية والفلسفية المتنوعة مع اتساع حركة الفتوحات الإسلامية في القرن الثاني الهجري، فقد اختلط المسلمون بأصحاب هذه الحضارات ونشأ من ذلك صراع فكري أخذ ينمو شيئا فشيئا، وأخذت تنمو معه شبهات جديدة لم يكن للمسلمين الأوائل بها عهد من قبل.

وقد استطاع علماء المسلمين من خلال علم الكلام أن يوظفوا مقولات المنطق وقوانينه -التي أجمعت عليها الأمم منذ عهد اليونان- في خدمة العقيدة الإسلامية، فقدموا للإسلام خدمة جليلة لا تزال ثمارها يانعة، وأصبح من الميسور على أي مسلم أن يستدل على صحة معتقده وسط تيار الشبهات الوافدة والأفكار المتضاربة بأدلة المنطق ومسلمات العقل.

ومع التراكم المعرفي الذي هو سنة من سنن العلم، تعمق المتكلمون في بحث كثير من التفصيلات والمباحث التي لا تتصل بصلب العقيدة وإنما هي إلى المباحث الفلسفية أقرب منها إلى العقائد، مما دفع بعض علماء المسلمين إلى اتخاذ موقف سلبي من علم الكلام ووصل ببعضهم إلى القول بتحريم النظر فيه، وهذا الموقف لا يعبر عن الاتجاه العام في تراثنا الإسلامي من علم الكلام، وهو اتجاه التقدير والاعتراف بدوره المشكور في خدمة العقائد الإسلامية والرد عن الشبهات التي وجهت إليها.

وفي العصر الحديث ظهرت دعوات عديدة في الغرب إلى نقض المنطق والتشكيك في سلامة قوانينه، ووجهت نفس الدعوات إلى علم الكلام الإسلامي بوصفه قائما على المنطق، وفي المقابل برزت الدعوات

إلى استخدام القوانين العلمية ونتائج البحث التجريبي وعدم الاعتراف بغيرها من قوانين المنطق، فكان الإلحاد هو النتيجة الغالبة على كثير ممن انتهج هذا النهج المضلل.

وإنما ضل أصحاب هذه الدعوات لأنهم يريدون أن يخضعوا كل شيء للعلم التجريبي فصار كل شيء لا يخضع لهذا المقياس عندهم لا قيمة له ولا اعتبار، وتناسوا أن للعقل مجاله البحثي وللعلم التجريبي مجاله البحثي، وأنه من العبث أن يرفض الإيمان بالغيب بدعوى أنه غير قابل للقياس العلمي مهما كانت الأدلة العقلية متواترة على صحته.

وقد صار من واجبات العصر على المشتغلين بدراسة العقائد الإسلامية وعلم الكلام أن يواكبوا ما استجد من الشبهات، لاسيما شبهات الإلحاد المتزايدة، وأن يؤكدوا على الشبهة الأساسية التي تريد أن تزحزح علم الكلام عن ساحة الفكر الإسلامي وأن تهمش دوره في تثبيت العقائد، وذلك بالتأكيد على صلاحية قوانين العقل وبراهين المنطق للبقاء والاستمرار مهما ارتقى العلم التجريبي في بحثه المادي.

٢- ٨ - التصوف

يمثل التصوف الجانب الروحي المشرق في تراثنا الإسلامي، فهو العلم الذي اختص بدراسة أحوال النفس الإنسانية وتوجيه سلوكها في السير إلى الله، وقد قدم الصوفية في هذا الجانب ذخيرة روحية دقيقة الغوص في تحليل مقامات السلوك واستطاعوا أن يرصدوا أدق خطرات النفس وخلجات الوجدان، وأن يضعوها في ميزان العرفان ليأخذوا بيد المريد إلى النجاة من مكائد الشيطان ووساوسه، وإلى الحذر من أهواء النفس وتسلطها على القلوب.

وقد بدأ التصوف في الإسلام بالزهد الخالص في متاع الدنيا والانقطاع إلى العبادة والعكوف على الذكر والتسبيح، ولم يزل ينمو ويتشرب مزيجا من المؤثرات الفلسفية والباطنية والشعبية حتى أصبح ساحة واسعة جدا متعددة الاتجاهات والمشارب والأفكار، لكنها تجتمع على إطار عام يتمثل في تهذيب النفس وتقويم السلوك.

ومن النظر بعين الإنصاف إلى موقع التصوف في تراثنا ألا نغفل عن تلك المؤثرات العديدة التي تركت بصمتها عليه، وألا نحكم عليه حكما

إجماليا شاملا لجميع التيارات التي سادت فيه عبر تاريخه الممتد منذ الصدر الأول للإسلام وإلى يومنا هذا، فمن المتعارف عليه لكل من اتصل بالتصوف وتعرف على تاريخه أن هناك اتجاهين رئيسيين ينقسم إليهما ويتوزع عليهما:

الأول: التصوف السني، وهو الذي يحظى باستحسان جمهور علماء المسلمين، وينال ثقة السواد الأعظم من عوامهم، وهو التصوف القائم على الكتاب والسنة وهدي السلف الصالح من أعلام الصوفية الكبار أمثال الجنيد والشبلي والحارث المحاسبي... وقد أصل لهذا الاتجاه الصوفي كبار علماء الأمة كالطوسي والقشيري والغزالي، وتفرع التصوف السني إلى كثير من الطرق التي لا زالت قائمة إلى اليوم كالشاذلية والجيلانية والرفاعية والنقشبندية.

الثاني: التصوف الفلسفي، وقد تسربت إلى هذا الاتجاه بعض الأفكار الغنوصية المتوارثة عن أصحاب الحضارات القديمة، ومن أشهر من ينسب إليه الحلاج وابن عربي وابن سبعين والسهروردي المقتول، وقد لقى هذا التصوف انتقاد كثير من علماء الأمة بسبب تبنيه أفكارا تتصادم مع ثوابت الإسلام ومحكمات القرآن، كالقول بوحدة الوجود والحلول

والاتحاد، ومن العلماء من بالغ في النقد إلى حد تكفير أصحابه وتفسيقهم، ومنهم من تخفف في النقد وأحسن الظن بأتباع هذا الاتجاه ملتمسين لهم العذر في بعض الشطحات الفكرية التي عرفت عنهم، متعللين بضيق العبارة أو غلبة الوجد أو ما شابه ذلك من الأعذار.

ووراء هذين الاتجاهين اتجاه ثالث يمكن أن يسمى بـ(التصوف الشعبي)، وهو ينتمي بالأساس إلى التصوف السني، فلحسن الحظ أن التصوف الفلسفي لم يحظ برواج كبير ولم تؤسس له طرق أو مدارس كالتي عرف بها التصوف السني، وقد قام التصوف السني في الأساس على أصول الكتاب والسنة، وانتمى إليه كثير من علماء الأمة لاسيما في القرون المتأخرة، ولكن الطرق الصوفية أخذت تتكاثر ويتكاثر أتباعها من العوام، وقد حملها هؤلاء العوام بكثير من الثقافات الشعبية التي هي دخيلة على التصوف الأصيل وغريبة عن منهجه، ومن هذه الثقافات إقامة الموالد بكل ممارساتها وطقوسها، والإفراط في تقديس الأولياء والصالحين والغلو في سرد كراماتهم في حياتهم وبعد موتهم، إضافة إلى بعض طقوس الحضرات والرقص والإنشاد، فضلا عن طائفة الدراويش أو المجاذيب الذين ينظر إليهم بعض العوام على أنهم أولياء لله

مقصودون في الحوائج، ليس بينهم وبين الله حجاب.

وهناك اتجاه رابع تفرع مؤخرا عن التصوف الفلسفي وبدأ ينتشر بين أوساط المثقفين ويمكن أن نسميه بـ(التصوف اللاديني)، وهو يروج لفكرة تعددية الأديان وتقبل الآخر تحت شعارات السلام والإنسانية والحب الصوفي والعشق الإلهي، ويستمد أصحاب هذا الاتجاه كثيرا من أفكارهم من بعض مقولات الحلاج وابن عربي والنفري وغيرهم ممن نسبت إليهم أفكار الحلول والاتحاد ووحدة الوجود، ويتركز اهتمامهم على الحالة الصفائية التي يصل إليها الإنسان حين يستغرق في المجاهدة الروحية وسماع الترانيم الصوفية وتأمل المقولات العرفانية لأقطاب التصوف.

وإذا كان التصوف جزءًا أصيلا من تراثنا فمن الواجب على من يتعرض له بالنقد ألا يغفل النقد التراثي الذي وجهه علماء الأمة لجميع الأفكار والممارسات المغلوطة التي علقت به وانتسبت إليه، وحسبنا أن نشير إلى أن الكتاب الأهم في تاريخ التصوف وتأصيله -وهو الرسالة القشيرية للإمام عبد الكريم القشيري- كان الباعث على تأليفه هو تخليص التصوف مما شابه من ممارسات وأفكار فاسدة، وتحذير المسلمين من الاغترار بها أو متابعتها، وذلك في القرن الخامس الهجري، ولم تزل

جهود علماء الأمة المخلصين متتابعة على تنقية التصوف مما يشوبه من أدران ومفاسد، وإظهار صورته الحقيقية التي تأخذ بيد المسلم إلى مقام (الإحسان)، وتهذب نفسه وأخلاقه وسلوكه مع الناس.

وقد صار من واجب الوقت على علمائنا أن يلتفتوا إلى الخطر الجديد الذي أخذ يتعاظم أثره في عصرنا هذا، وهو اتخاذ التصوف ستارا لهدم الإسلام وعقائده وتوهين أوثق عراه، تحت شعار الأخوة الإنسانية والعشق الإلهي وقواعده الأربعين!! وأن يواصلوا الدور الذي بدأه كبار علماء الأمة من زمن القشيري والغزالي في تهذيب التصوف وتنقيته من البدع والأهواء والوساوس الشيطانية والأفكار الباطنية الهدامة.

٢- ٩- العلم التجريبي

انطلقت مسيرة العلم في الإسلام منذ اللحظة الأولى لنزول القرآن الكريم حين صدر التوجيه الإلهي الكريم (اقرأ) فكانت هذه دعوة إلى الأخذ بأسباب العلم في مختلف مجالاته، وإلى التخلي عن أسباب الجهل والخرافة والتقليد.

ومنذ بدايات قيام الحضارة العربية انصرفت جهود حثيثة من ولاة الأمور وأهل العلم إلى الإفادة من تراث الأمم السابقة التي اتصل بها المسلمون بعد الفتوحات العديدة التي أخذت تتسع في أقطار العالم، فكانت حركة الترجمة التي لقيت دعما وتشجيعا كبيرا من الخلفاء وولاة الأمر، مما دفع كثيرا من المترجمين إلى التسابق والتنافس في هذا المجال، وقد أثمر ذلك عن ترجمة طائفة ضخمة من أصول الكتب العلمية التي شكلت محور حركة العلم التجريبي في الحضارات القديمة، ثم كانت أساسًا لحركة العلم التجريبي في الحضارة الإسلامية.

ترجم المسلمون في القرون الأولى من الهجرة كتب الرياضيات والفلك والهيئة والطب والصيدلة، ولم يكن لهم أي إسهام يذكر في هذه

المجالات العلمية التجريبية قبل الإسلام، ولكن علماء المسلمين أحسنوا الانتفاع بهذه المادة العلمية المترجمة وأضافوا عليها إضافات قيمة لا تزال تذكر لهم في تاريخ العلم، ولم يقتصر دورهم فيها على النقل المجرد، بل أعملوا عقولهم في الإفادة منها واستثمارها في علاقة علمية تكاملية تصل حركة العلم بماضيها وتسلمها إلى مستقبلها على خير وجه من الإبداع والابتكار، وبحق كان المسلمون حلقة وصل مهمة في تاريخ العلم التجريبي لا ينكرها إلا جاحد، وذلك بشهادات كثير من علماء الغرب تشيد بدور المسلمين وإسهاماتهم العلمية في العصور الوسطى.

ولا تزال أسماء الخوارزمي وجابر بن حيان وأبو بكر الرازي وابن ماجد وابن سينا والبيروني وابن الهيثم وغيرهم مذكورة بكل فخر واعتزاز في تاريخ التراث العلمي للمسلمين، ولا تزال إنجازاتهم العلمية محل عرفان وتقدير لدى مؤرخي العلوم الطبيعية والمنصفين من علماء الغرب.

وما أكثر ما وجه إلى الحضارة الإسلامية من انتقادات واتهامات بغياب الروح العلمية والانغماس في غيابات الخرافة والجهل، وبمطالعة هذا الجانب المشرق من جوانب حضارتنا تسقط تلك الاتهامات الباطلة وتتضح مكانة العلم التجريبي في تراثنا وإنجازات علمائنا في مجالاته

المتعددة، ولكن من الإنصاف أن نعترف بقصور هذا الجانب عن بلوغ الأثر المنشود في مسيرة الحضارة الإسلامية، فمعظم تلك الجهود العلمية العظيمة كانت تسير في إطار فردي ينسب لأصحابها أو لبعض تلاميذهم، ولم تبلغ أن تكون حركة علمية منظمة ذات طبيعة تكاملية كما هو المتعارف عليه في مسيرة العلوم الطبيعية، وأغلب الظن أن ذلك ناشئ عن غلبة الفتن والنزاعات السياسية على مراحل كثيرة من تاريخنا، مما ترتب عليه أن انصرفت جهود الحكام وولاة الأمر إلى توجيه الاهتمام الأكبر نحو توطيد حكمهم وتثبيت أركانه، ولم يكن قصور تراثنا في مجال العلم التجريبي ناشئا عن قصور في عقول المسلمين أو ضعف في إمكاناتهم العلمية، ومن العجيب أن العرب لا يزالون إلى الآن يعانون من الظروف نفسها التي أدت بهم إلى هذا القصور، فلا تزال عناية حكامهم العظمى منصرفة إلى شؤون السياسة والحكم، ولا يزال علماء العرب المتميزون يفتقدون الدعم المادي والرعاية الأدبية التي تذلل لهم صعوبات البحث العلمي في بلادهم، مما يدفع كثيرا منهم إلى تلمس طريقهم نحو بلاد المهجر حيث يجدون هناك الدعم الكامل لممارسة عملهم العلمي ونبوغهم فيه.

٢- ١٠ – تفسير التاريخ الإسلامي

تتعدد المداخل التي يُقرأ التاريخ من خلالها، فهناك من يربط أحداث التاريخ بدوافع اقتصادية ويجعلها تسير في إطار ثابت محتم الوقوع وفقا لحركة الصراع بين الطبقات وتغلب بعضها على الآخر، وهناك من ينظر إلى التاريخ من منظور اجتماعي يراعي فيه طبيعة المجتمعات الإنسانية وتطورها من البداوة إلى الحضارة، وهناك من يفسر التاريخ من منظور ديني يعمد فيه إلى ربط جميع أحداثه بتصورات أو نبوءات دينية ويرجع أسباب الصراع بين الطوائف والأمم إلى علل عقدية واختلافات أيديولوجية، وهناك من يغض الطرف عن جميع ما سبق ويضع العامل السياسي في صدارة الأسباب التي تفسر من خلالها حركة أحداث التاريخ في أي مجتمع من المجتمعات الإنسانية.

وإذا كنا نشهد اليوم أحداثا وتفاعلات بين فئات متباينة من الناس وتوترات في العلاقات بين الأفراد والجماعات ونقر بأنها لا تستوي جميعها في السبب التي تفسر من خلاله، فإن من الحكمة ونحن ننظر إلى تراثنا ونرصد حركة الأحداث في تاريخنا ألا نضعه كل في سلة واحدة ونمضي بمنتهى الأريحية وهدوء العقل نفسر كل حركة فيه وفقا لما حكمنا عليه،

ولو احتكمنا إلى العقل لدلنا على مبلغ الخطأ في هذا النهج المضطرب الذي يضع النتيجة أولا ثم يمضي في سبيل التماس المقدمات لها، وذلك انعكاس في المنهج وخلل في طريقة التفكير.

وفي قضية التراث تتصاعد أصوات الناقدين في تصايح مزعج أن انظروا إلى الممارسات الوحشية والسادية والاستبدادية التي يحفل بها التاريخ الإسلامي، وانظروا إلى ما تسمونه بالفتوحات وما هي إلا حملات استعمارية غازية انتهكت فيها حقوق الإنسان وسالت فيها دماء الآلاف من الأبرياء تحقيقا لأطماع دنيوية وأهواء سياسية!

ومبلغ علم هؤلاء الناقدين الساخطين على تاريخنا أنهم قد عرفوا نموذج الحكم الديمقراطي في الغرب ومبادئه البراقة من الحرية والإخاء والمساواة، وظنوا أن عدم وجوده (بحذافيره) في تاريخنا كفيل بأن يسقطه من الاعتبار وأن يكون ذريعة للحكم عليه بكل ما يحلو لهم من الأحكام السلبية الهدامة.

وأما المتثبتون في أحكامهم والمتبينون فيما وراء الأحداث فيعلمون جيدا أنه من السفه أن نحكم على عصر تاريخي مضى بمعاييرنا نحن في القرن الواحد والعشرين، وأنه من الظلم البين أن نفسر أحداثا اشتبكت

في صنع تفاصيلها عوامل عديدة من الدين والسياسة والاجتماع والاقتصاد بالاقتصار على عامل واحد منها:

فخروج العرب من شبه الجزيرة العربية إلى أقطار العالم (فاتحين) كان مدفوعا بعامل ديني ولا شك، وهو نشر لواء الإسلام في أنحاء العالم وإتاحة الحرية الكاملة للشعوب كي تختار عقيدتها بغير إجبار، والتاريخ يشهد أن الإمبراطورية الإسلامية كانت هي الدولة الوحيدة في تاريخ الإنسانية الوسيط التي سمحت بتعددية دينية بين رعاياها وذلك بسماحها لأهل الكتاب بالبقاء على ديانتهم وعدم إجبارهم على الدخول في الإسلام.

وكان مدفوعا بعامل سياسي يتمثل في تأمين حدود الدولة الناشئة وترسيخ أركانها والنظر إلى مستقبلها بعين الحذر،

وكان مدفوعا بعامل اقتصادي يتمثل في رغبتهم في الأخذ بحظ من الغنائم والمكاسب المترتبة على هذه الفتوحات

وكان مدفوعا بعامل اجتماعي يتمثل في توجيه طاقة العرب القتالية نحو هدف متسامٍ ينأى بهم عن الاقتتال الداخلي والصراع القبلي الذي كانوا منغمسين فيه إلى آذانهم في الجاهلية.

كل ذلك تداخل في توجيه حركة العرب نحو الخروج من جزيرتهم والاشتباك مع الدول العظمى المجاورة لهم، وما أعقب ذلك من صراعات سياسية بين المسلمين بعضهم وبعض تمثلت في ظهور دول واضمحلال أخرى وتنازع خلفاء وأمراء واقتتال طوائف وفرق، وجميع تلك الأحداث لا يمكن تفسيرها وفق تصورات العصر الحديث ومبادئه، وإنما لابد أن توضع في سياق عصرها وأن ينظر لها في إطار المقارنة بينها وبين ما كان سائدا ومألوفا وقت حدوثها، وحينما تنعقد تلك المقارنة (العادلة) سيكون الحكم عليها أقرب إلى الصواب.

۳

توصیات

٣- ١- التراث وتشكيل الهوية

إذا كانت هوية الأمم تتشكل وفق جملة من الأفكار والعادات والثقافات والأحداث التاريخية والأنظمة المجتمعية التي ينتمي إليها مجموع أفرادها فإن هوية الأمة العربية الإسلامية إنما تستمد وجودها من التراث، فتراثها بالنسبة لها هو الماضي الذي يعيش في الحاضر ويرسم طريق المستقبل، فهو كالجذر الذي تستمد منه الشجرة غذاءها والجذع الذي تتكئ عليها في قيامها، وإن الانفصال عن هذا التراث أو القطيعة معه يعني اقتطاع هذه الشجرة من جذورها واجتثاثها من فوق الأرض بلا قرار، وليس ذلك بمحض عبارات إنشائية أو تعبيرات خيالية، بل هي حقيقة يؤيدها الواقع وينذر بخطر الوقوع في تداعياتها.

فلو افترضنا انفصال أمتنا عن تراثها المتمثل في لغتها ودينها وشريعتها وآدابها وفكرها وعاداتها وتاريخها، فأي مصير ينتظرها وأي مآل ستنتهي إليه؟

إن واقع الحال يجيبنا عن هذا السؤال، فهاهي الشعوب العربية وقد وهنت الأواصر بينها وبين تراثها، ونشأت أجيال من الشباب مغيبة

عقولهم في تقليد الثقافات الأجنبية واتباعها في كل ما يصلهم منها، فهم لها منقادون كما تنقاد الدابة إلى صاحبها، ولكنهم مع ذلك يتسابقون في التقليد والذوبان في ثقافة الآخر والانسلاخ من هويتهم وكينونتهم ليرتموا في أحضان الغرب الذي كان يومًا ما قد استوطن بلادهم بقوة السلاح وفرض عليهم فكره وثقافته وتحكم في خيرات أرضهم واكتنزها لنفسه وجعلهم أجراء مسخرين فيها، ثم عندما رحل عن أرضهم لم ييأس أن يتملكها مرة أخرى دون قتال، فكان الغزو الثقافي والاستلاب الفكري الذي يمارسه بكل ما يملك من إمكانيات ووسائل، وكانت النتيجة شعوب عربية بهوية غربية مشوهة، تتحدث بلسان معوج لا هو عربي ولا هو أعجمي، وتعيش بثقافة ممسوخة لا هي عربية ولا هي أعجمية.

وفي ظل التراجع العلمي والتخلف الحضاري الذي تعانيه الشعوب العربية ترتفع الأصوات بين الحين والآخر منادية في قومها أن ما أصابكم من التخلف والجمود هو من جريرة تمسككم بثقافتكم القديمة البالية التي لم تعد تناسب مقتضيات العصر ولم تعد قادرة على التكيف مع مستجداته، لتستمر مأساة الذوبان في ثقافة الغرب وتلاشي الهوية العربية.

من هنا تأخذ قضية التراث مكانها في صدارة المشهد الثقافي العربي،

وتفرض على جميع المثقفين والمفكرين والأدباء وأصحاب الرأي مسؤولية كبيرة في التعامل معها.

٣- ٢- ضوابط التجديد

يأخذ الحديث عن التراث مناحي متعددة، ويعنينا هنا أن ننبه على أمر يتورط فيه بعض المهمومين بقضية التراث من منطلق الحرص على توطيد العلاقة بيننا وبينه وفق منهجية معتدلة في النقد والإصلاح.

وذلك أن الدعوة إلى تجديد التراث وتهذيبه وتنقيته ونقده بما يتوافق مع مقتضيات العصر هي في ذاتها دعوة بناءة، فالتجديد سمة لازمة لكل أمة تحيا حاضرها بتراث ماضيها، وأنا أزعم أن أمتنا مارست التجديد بصورة تلقائية وسلسلة من دون هذه الفزاعات والصيحات التي يغلب عليها الهدم والتشويه دون الإصلاح والتقويم، وأننا لا نعاني مشكلة مع تراثنا كما يصور ذلك الحداثيون، فالتعامل النقدي مع هذا التراث ضرورة تفرضها مستجدات العصر، ولكن هذا التعامل النقدي نفسه هو جزء من التراث، لأنه يتضمن نقده الذاتي في داخله، وليس بحاجة إلى تطبيقات الحداثيين العوراء التي كثيرا ما يخطئها التوفيق وهي تتعامل مع هذا التراث بنظرة نقدية، حتى وإن صاحبتها سلامة النية.

إن التراث لم يكن حائلا دون أخذ المنتمين إليه في الماضي من أن

يحققوا أعظم الإنجازات وأن يبسطوا نفوذهم على أقطار العالم، كما أن الانسلاخ عنه لم يكن سببا في تحقيق نهضة علمية أو إصلاح سياسي في واقعنا المعاصر.

والتعميم في الحكم على التراث بأنه تم تجاوزه وأنه لا يصلح لحل مشكلات العصر هو تعميم غير مقبول، لأن التراث ليس كله ثوابت وليس كله متغيرات، وهذه التفرقة معروفة في التراث نفسه، فهناك النص والاجتهاد، المحكم والمتشابه، الحكم والفتوى.. والحكم على التراث دون التفرقة بين ثوابته ومتغيراته مغالطة حقيقية تتمثل في التعميم الذي لا يراعى خصوصيات الموضوع.

وبعد، فيمكن أن نلخص ضوابط التجديد المنشود لتراثنا في محورين أساسيين:

الأول: فهم التراث، ونستحضر هنا باعتزاز مقولة الشيخ أمين الخولي الخالدة (أول التجديد قتل القديم فهما)، فإن ادعاء التجديد لأمر مجهول بالنسبة لصاحب الدعوة أو مشوه الفهم عنده هو عمل عبثي هدام لا يرجى من ورائه نفع.

الثاني: فهم الواقع، والإحاطة بأولوياته ومقتضاته التي تفرض نفسها على حركة الفكر ومجالات البحث، فمن العبث أيضا الانفصال عن هذا الواقع والانشغال عنه بمناقشة قضايا جدلية قتلت بحثا في التراث ولم يعد من طائل في إحيائها مرة أخرى، والتغافل عن قضايا أخرى تفرض نفسها على الساحة وتحدث تأثيرات واسعة في المجتمع.

فإذا راعى المجددون هذين الأمرين فيمكن لأمتنا أن تتجاوز كثيرا من أزماتها وأن تستأنف مسيرتها الحضارية في ركب الإنسانية على النحو المنشود بما يليق بتاريخها ومكانتها بين الأمم.